بحث محكم | قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية | 30 ديسمبر 2016

الشريعة ومكتسبات الدرس اللغوي والمنطقي المعاصر:

مقدّمات في تجديد علوم التشريع الإسلامي

رشيد الراضي
باحث مغربي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2016
All rights reserved © 2016

الشريعة ومكتسبات الدرس اللغوي والمنطقي المعاصر[1]

مقدّمات في تجديد علوم التشريع الإسلامي

[1] ألقيت هذه الورقة في ندوة: «الشريعة في أفق إنساني: الثابت والمتحول؟»، المنعقدة بالرباط بتاريخ 11- 12 أبريل 2015، تنسيق: د.امحمد جبرون ود. صابر مولاي احمد.مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

ملخص:

تستند علوم الشريعة في أبنيتها الدلالية والاستدلالية على أسس معرفية تَسَلَّمها الفقهاء والأصوليون الأولون من مكتسبات الدرس اللغوي والمنطقي كما استوت أركانه في زمن البناء الأول لصرح الشريعة في القرون الثلاثة الأولى.

وقد شهدت الدراسات اللغوية والمنطقية لاحقا تحولات كبرى عبر مسار علمي تاريخي جعلها تمضي بعيدا في تجديد إشكالاتها وتدقيق مناهجها وأساليبها وتوسيع آفاقها وتطوير أحكامها ومقرراتها، فإلى أي حد واكبت علوم الشريعة هذه التحولات؟ وإلى أي مدى استفادت من مستجدات النظريات اللغوية (الدلالية) والمنطقية (الاستدلالية) المعاصرة في تجديد جهازها التأويلي ومنهجها التدليلي؟

مقدمة:

يستند نظام التشريع الإسلامي، في أبنيته الدلالية والاستدلالية، على أسس معرفية تَسَلَّمها الفقهاء والأصوليون الأوّلون من مكتسبات الدرس اللغوي والمنطقي، كما استوت أركانه في زمن البناء الأول لصرح التشريع الإسلامي، في القرون الثلاثة الأولىمن تاريخ الثقافة العربية الإسلامية[1].

وقد شهدت الدراسات اللغوية والمنطقية، لاحقاً، تحوّلات كبرى عبر مسار علمي تاريخي جعلها تمضي بعيداً في تجديد إشكالاتها، وتدقيق مناهجها وأساليبها، وتوسيع آفاقها، وتطوير أحكامها ومقرراتها، فإلى أيّ حدٍّ واكبت علوم التشريع الإسلامي هذه التحوّلات؟ وما الفوائد المنتظرة من الانفتاح على مستجدّات النظريات اللغوية (الدلالية) والمنطقية (الاستدلالية) المعاصرة في تجديد الجهاز التأويلي، وتطوير المنهج التدليلي لعلوم التشريع الإسلامي؟

هذه الدراسة محاولة للإجابة عن هذا السؤال، عبر رصد تحوّلات الدرس اللغوي والمنطقي ومآلاته الحديثة والمعاصرة، والآثار المفترضة لهذه التحولات على علوم التشريع الإسلامي.

تطوير النسق التشريعي ومهام التجديد الإسلامي:

يُفترض في كلّ علم بنظام الشريعة أن يستند على نسقين متمايزين متفاعلين؛ نسقٌ للدلالة، ونسقٌ للاستدلال، فنسق الدلالة هو الذي يتولّى توليد الدلالة اللغوية من النص الشرعي، فهو الإطار الذي تنتظم فيه سيرورة التأويل، التي يكون مبتداها النص الشرعي، ومنتهاها الدلالة اللغوية...، ثمّ يتصدّى نسق الاستدلال لاستجماع المستفادات الشرعية من هذه الدلالة اللغوية، عبر تطبيق جملة من القواعد الاستنتاجية، فيكون نسق الاستدلال إطاراً تنتظم فيه سيرورة التدليل الشرعي، التي مبتداها الدلالة اللغوية، ومنتهاها القيمة التشريعية، التي هي أساس وجه آخر لقيمة أخرى هي القيمة العملية.

بناءً عليه، يكون كلّالأنموذج يقترح نفسه تنزيلاً لنظام الشريعة، مطالباً بأن يقترح ابتداء نظرية في الدلالة؛ أي نظرية في تأويل النص، وتعيين وجوه تولّد الدلالة منه. ونظرية في الاستدلال؛ أي نظرية في وجوه استثمار النصّ واستنطاق قيمته التشريعية؛ نظرية تنبئنا بطرائق الاستدلال الوجيهة، ومسالكه المعتبرة المفضية إلى اقتناص المعنى التشريعي من النص الشرعي.

إنّ ميلاد النظريات الدلالية والاستدلالية التشريعية، وتطوّرها عبر تاريخ الثقافة الإسلامية، حصل بتفاعل مع المحصولات المعرفية، التي كانت متوافرة في اللحظات الحيويّة لإرساء نظام التشريع الإسلامي،

1 نميز تمييزاً إجرائيّاً بين الشريعة والتشريع، فالشريعة هي ذاك البناء المجرّد، والتشريع هو تلك التحقيقات الفعلية الملموسة لهذا البناء المجرّد، والمنتج الملموس في أبواب العلم الشرعي هو مقترحات لتنزيل الشريعة لا يمكن بأيّ وجه اعتباره صورة مطابقة لحقيقتها المجردة.

لاسيّما في القرون الأربعة الأولى من تاريخ الإسلام. فقد استمدّت النماذج الاجتهادية في التشريع مبادئ نظرياتها الدلالية والاستدلالية من حقلين معرفيّين اثنين:

ـ حقل نصطلح عليه بعلوم اللغة والتأويل، وهو رافد النسق الدلالي من نظام التشريع الإسلامي.

ـ وحقل نصطلح عليه بعلوم المنطق والتعليل، وهو رافد النسق الاستدلالي من نظام التشريع الإسلامي.

ومن ثمّ، فإنّ نظام التشريع، بنسقيه الدلالي والاستدلالي، كان ترجمةً تشغيليّة للمكتسبات المعرفية السائدة، خلال الفترات التي نشأ فيها هذا النظام ضمن هذين الحقلين؛ أي اللغوي التأويلي، والمنطقي التعليلي.

واعتباراً لذلك، فإنّ رهان التطوير والتجديد لا يمكن كسبه بغير العكوف على مراجعة نقدية تجديدية لهذه المكتسبات النظرية الدلالية التأويلية، والاستدلالية التعليلية، الكامنة خلف نماذج التنزيل التشريعي لنظام الشريعة.

ومعلوم أنّ مهمّة التفعيل التشريعي للشريعة كانت تضطلع بها، في الثقافة العربية الإسلامية، مدارس وتوجّهات تشتغل ضمن مبحث الفقه وأصوله (والمباحث الخادمة له)، وهو المبحث الذي كان بمثابة القلب من الشريعة، يضخّ فيها الحياة، وينشِئ فيها الحركة، ويخرجها من القوة إلى الفعل، وينزل بها من عالم المبادئ إلى حيّز الوقائع، وذلك عبر تفعيل النصوص الشرعية، واستنطاق وجوه دلالتها على مقاصد الشرع القريب منها والبعيد.

لقد كان علماء الإسلام بارعين، حقاً، في طلب أفضل السُّبل المتاحة في زمانهم، وقد لامسوا بجهدهم أفق النظام المعرفي، الذي كان إطاراً لاشتغال الجماعة العلمية في عصرهم...، والراجح بين عموم المشتغلين بمراجعة التراث النظري، الذي أبدعه هؤلاء، أنّ علماء الإسلام لم يقصّروا في طلب ما جادت به الحكمة الإنسانية في هذه الأبواب؛ بل إنّهم كانوا سابقين لزمانهم، رائدين في استلهام كثير من فروع المعرفة وتشغيلها في حقل العلوم التشريعية.

غير أنّ سنّة الله في خلقه ماضية لا تتخلّف، وقدر الإنسان في طبعه أن يتطوّر ويتحوّل، وهو ما يغدو معه سؤال التجديد لنظام التشريع الإسلامي سؤالاً حيوياً، ومطلباً آنياً لا يحتمل التأجيل، وبالأحرى ما نراه من ضروب التثبيط والتعطيل.

من هنا، كان من الممكن أن نحرّر دعوى عامة نقرّر فيها ما يأتي:

إنّ تطوير النظام التشريعي فقهاً وأصولاً نحو استلهام أفضل لنظام الشريعة لن يتحقّق إلا بالعكوف على مراجعة نقديّة تجديدية لكلّ من النسق الدلالي والاستدلالي لهذا النظام التشريعي.ونلحق بهذه الدعوى العامة دعوى أخرى فرعية نقرّر فيها ما يأتي:

إن تطوير النظرية الدلالية والاستدلالية في النظام التشريعي لا يمكن أن يحصل على الوجه الأكمل بغير الاستمداد من المكتسبات الحديثة والمعاصرة لمبحثي التأويل والتدليل.

نخصّ الدعوى الأولى بوقفة سريعة لاعتقادنا بأنّ الاعتراض عليها لم يعد بمثل ما كان عليه الحال في قرون مضت، يوم تنادت جمهرة من المشتغلين بعلوم الشرع لسدِّ باب الاجتهاد، والاكتفاء بما تقرّر بين السلف منهم، زاعمين أنّ هؤلاء لم يغادروا صغيرة ولا كبيرة في أبواب العلم المختلفة إلا أحصوها، وأتوا فيها، بما يغني الخلف عن الخوض في ذلك.

وهذا الرأي بيّن الفساد؛ لأنّ مقتضاه يتعارض مع سنة الله في خلقه، التي ينطق بها كلامه، ويشهد لها تصريفه لأحوال الكون، وتقديره لطبائع العباد، فالقائل بانسداد باب الاجتهاد، والقائل بانسداد باب الرحمة سواء؛ لأنّ فيه إعناتاً للخلق، وتكليفاً بما لا يحتمل. وقد تصدّى نفرٌ من العلماء قديماً لهذا الزعم، وكشفوا خطله، وتهافت منطقه؛ بل إننا نجد الإمام ابن حزم الظاهري يكرّ على هذه الدعوى بكلام حاسم هادم لأصولها؛ إذ يقول عن أقوال الداعين إليها:

«أقوال في غاية الفساد، وكيد للدين لا خفاء به، وضلال مغلق وكذب على الله تعالى؛ إذ نسبوا ذلك إليه. أو دين جديد أتوا به من عند أنفسهم، ليس من دين محمد -صلى الله عليه وسلم- في شيء، وهي، كما نرى (الأقوال)، متدافعة متفاسدة، ودعاوى متفاضحةمتكاذبة، ليس بعضها بأولى من بعض، ولا بعضها أدخل في الضلالة والحمق من بعض»[2].

والخلاصة أنّ باب التجديد والاجتهاد لا يزال، كما كان، مُشرَّعاً؛ بل إنّ سلوك سبيله أصبح من أوّل المطالب بالعناية، وأحراها بالاهتمام والرعاية، ولا نبالغ إن قلنا إن نظّار المسلمين مطالبون، اليوم، بفتح آفاق جديدة للاجتهاد والانخراط في مشروع أبعد غوراً في ذلك، عنوانه «تجديد أصول الاجتهاد، وتطوير فلسفته»، وهو مشروع غايته توسيع نطاق العمل الاجتهادي، وتعميق جذوره، والدفع به إلى ملامسة كثير من القواعد، التي لا يزال العقل الشرعي يعدّها في زمرة الأصول، وذلك حتى يكون هذا العقل الشرعي قادراً على مواكبة ما جدّ من تحوّل في دوائر المعرفة الإنسانية، وما طرأ من تغيّر في أحوال الناس، فتكون أمّة الإسلام بحقّ أمّة شهود، لا أمّة قعود.

2 الإحكام في أصول الأحكام، نقلاً عن: مقدّمة صلاح الدين مقبول أحمد، لكتاب الإمام الصنعاني الموسوم بـ"إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد"، الدار السلفية، ط1، 1985م، ص 30

وسوف نخصّص هذه الدراسة لعرض **مقدّمات أوليّة نشير فيها إشارات ابتدائيّة** إلى الآفاق التي يمكن أن يفتحها وصل علوم التشريع بمباحث اللغة المعاصرة، والفوائد المنتظرة من ذلك، فيما يخصّ تطوير النسق الدلالي، من علوم التشريع الإسلامي. على أن نتبعها بأخرى نقف فيها على ما يمكن أن تقدّمه مباحث المنطق والتدليل المعاصرة للنسق الاستدلالي من علوم التشريع الإسلامي.

نسق الدلالة الشرعي وعلم اللغة المعاصر:

إنّ من شأن تجديد النسق الدلالي في نظام التشريع الإسلامي أن يفتح أمام الفقه وأصوله آفاقاً رحبة للاتصال بنظام الشريعة والغوص في مكنوناته النفيسة، فالشريعة مخبوءة تحت آيات التنزيل الحكيم، وتوجيهات النبي الكريم. وهذه الآيات، وتلك التوجيهات، حُفظت في متن لغوي طبيعي عربي تصدق فيه كثير من الأحكام التي تسري على اللغات الطبيعية بوجه عام، ويستقلّ، طبعاً، بطائفة من السمات والخصائص التي تولّى الفكر اللغوي العربي القديم رصد كثير منها، وتنسيقها ضمن مباحث اللغة والنحو والبلاغة...، وغيرها من فروع النظر؛ التي جعلت موضوعها هذا الجانب، أوذاك، من جوانب الظاهرة اللغوية.

إنّ أهمّ ما ميّز الدرس اللغوي العربي القديم ميله الواضح إلى الأخذ بما يمكن الاصطلاح عليه بـ»المنهج المعياري التقويمي»، وهو منهج محكوم بغاية قريبة تتمثّل في تقويم اللسان، لاسيّما أثناء نطقه بآي القرآن. وفي المقابل، كانت جهود العلماء العرب المسلمين في الوصف، والتجريد، والتنظير، لا تمضي بعيداً بسبب انضباطها بهذا المطلب المعياري التقويمي، الذي كان يفرض التماس أقرب السبل إلى الوفاء بالمقتضيات العملية الآنيّة. ولم يحصل، في الدراسات اللغوية العربية القديمة، وفي الثقافة العربية عموماً، ذاك الفصل المنهجي الإجرائي الصارم بين مسار الرصد والتوصيف، ومسار التشغيل والتوظيف، كما أنّ الظاهرة اللغوية لم تتحوّل إلى موضوع للفهم العلمي الموضوعي الخالص، وهي متطلّبات ضرورية لتطور المعرفة العلمية وارتقائها، من طور الرصد إلى طور بناء النماذج التفسيرية التي تُعَدُّ ذروة الممارسة العلمية.

فلو ألقينا، على سبيل المثال، نظرةً عابرةً في كتاب سيبويه؛ الذي يُعَدّ عمدة الدرس اللغوي القديم، فإنّنا واقفون على مؤلَّفٍ تتداخل فيه معارف كثيرة، تحضر مجتمعة بمقتضى صلتها بالغرض الأساس من وضع هذا الكتاب، وهو خدمة النصّ الشرعي القرآني خصوصاً، والتوطئة للنظر التشريعي الفقهي، الذي يعتمد هذا النص مبتدأً ومنطلقاً...، فقد تضمّن كتاب سيبويه، إلى جانب الفصول المخصّصة للمباحث النحوية التقليدية، فقرات كثيرة تناول فيها هذا النحوي العربي الرائد بعض القضايا المجاورة المتّصلة بمباحث الأدب، والنقد الأدبي، والبلاغة، والتواصل، والتداوليات، وتحليل الخطاب، والفونولوجيا، والفونيتيقا، والقراءات، والتجويد، وعلوم الحديث، وفقه اللغة، والعروض...، وغيرها من المباحث التي تموج بين دفتي الكتاب، وتتداخل أطرافها فيه... ضابطها الأساس تسليط الأضواء على القواعد المعيارية؛ التي تضمن استقامة اللسان في النطق بآي القرآن، وامتلاك القدرة على فكّ معقودات النصّ الشرعي، واستخلاص

الثمرات التوجيهيّة الكامنة فيه، حتى إن بعض الفقهاء (أبا عمر الجرمي) ذكر أنّه ظلّ لمدة ثلاثين سنة يفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه...[3]

إضافة إلى هذا المنحى المعياري التقويمي الموجّه بالقصد الأول إلى خدمة القرآن الكريم، كان الغالب على الدرس اللغوي العربي القديم العناية بالمستوى الصيغي من المتن اللغوي على حساب المستويات التفاعلية، التي تحضر باهتة ملحقة بهذا المستوى الأساس، ففي العادة ينصرف معنى لفظ النحو بين اللغويين العرب القدامى إلى هذا المظهر من الظاهرة اللغوية، على الرغم من أننا نجد في أبواب المصنّفات النحويّة مقاطع مخصّصة لجوانب أخرى (كما رأينا مع سيبويه) يتمّ إيرادها في الغالب على جهة الإطناب والاستطراد، ومن باب توسيع القول وتشعيبه.

وقد أشار الدكتور تمّام حسّان إلى هذه المسألة، قائلاً[4]:

«من هنا، اتّسمت الدراسات اللغوية العربية بسمة الاتجاه إلى المبنى أساساً، ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعاً لذلك، وعلى استحياء. وحين قامت دراسة (علم المعاني) في مرحلة متأخرة من ذلك، في تاريخ الثقافة العربية، كانت طلائع القول في هذه الدراسة، كما كانت في بداية دراسة النحو من قبلها، تناولاً للمبنى المستعمل على مستوى الجملة، لكن لا على مستوى الجزء التحليلي كما في الصرف، ولا على الباب المفرد كما في النحو».

وترجع هيمنة هذه (النزعة الصيغية) في الدراسات اللغوية العربية القديمة، في اعتقادنا، إلى طبيعة الطور المعرفي، الذي نشأت فيه علوم اللغة العربية ضمن هذا النفير المعرفي لصيانة لغة القرآن، وهو طور لم يكن فيه لفكرة العلوم الإنسانية وجود، (وهي الفكرة التي لم تظهر إلا في القرن التاسع عشر، وتطوّرت منذ ذلك الوقت مباحثها، وتشعّبت فروعها)[5]، وهو ما تعذّر معه الانتباه إلى مظاهر التفاعل بين اللغة وسياقات استعمالها، النفسية، والاجتماعية، والثقافية... والقوانين التي تحكم دورانها في هذا الخضمّ الإنساني المتحرّك والمفتوح.

إذا كانت حركة الإنتاج الفكري والعلمي، في نطاق الحضارة العربية الإسلامية، قد استسلمت لعوامل النكوص، ودخلت في دوامة الجمود والتراجع، مع نهاية القرن الخامس الهجري، فإنّ إيقاعاً حيوياً من

3 عبد السلام هارون، مقدّمة كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، ص 24

4 تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1994م، ص 12

5كان الاعتقاد السائد، حينها، أنّ المعرفة منفصلة عن الذات، وأنّها تتحقّق عبر مسار خطي له بداية ونهاية، وإطار محصور يكفي شوطاً، أو اثنين، أو أكثر، من النظر كي يُحاط بجماعها. من هنا، نفهم كيف نشأت دعوى (احتراق العلوم)؛ التي تفترض أنّ مسار علم من هذه العلوم له منتهى يبلغه المشتغلون بهذا العلم، حين تستجمع جملة من قواعده، وتستقرأ واحدة واحدة، وترصّ بين دفتي كتاب يكون بمثابة العمدة في بابه لا يحتاج إلى غيره فيه... فكان هذا التصوّر ممهّداً للقول ببلوغ الاجتهاد منتهاه، والدعوة إلى سدّ أبوابه...، وكان مدعاة لزعم أنّ العرب قد أنهوا مشوارهم في درس لسانهم الحافظ لمنطقهم وبيانهم.

التطوّر والتجدّد سيسري، منذ القرن التاسع عشر الميلادي، في السياق المعرفي الغربي؛ إذ ستشهد البلاد الأوربية، خاصة، ظهور حركة علمية هائلة كانت صدى للثورة المعرفية، التي تفجرت منذ فجر العصر الحديث، الذي دشّن لطور جديد في علاقة الإنسان بذاته، وعلاقته بالعالم، وفي فهمه لطبيعة النشاط المعرفي (ديكارت). وقد نمت في ثنايا هذه الحركة العلمية الجديدة نواة بحثية لغوية تطوّرت بالتدريج، وتفرعت لتشكّل ما بات يُعرف بعلوم اللغة، أو اللسانيات. وقد كان لهذا الحقل البحثي الجديد تأثير كبير في الدرس اللغوي القديم وأُطره الموروثة؛ إذ توسّعت مجالاته، وتحدّدت مباحثه تحديداً بالغ الدقة[6]، واتّسع نطاق النظر فيها...، ومن جانب آخر، إنّ اللغة أضحت ضمن هذا النظام المعرفي الجديد موضوعاً للدرس العلمي الخالص، الذي جعل الفهم غايته القصوى، فكان لذلك مفعول مباشر على بنية الدرس اللغوي، وعلى فهم الإنسان للظاهرة اللغوية بوجه عام.

أمام هذا التطور، الذي حصل في علوم اللغة المعاصرة لم يعد من الممكن المحافظة على علوم التشريع الإسلامي بهيئتها الموروثة، كما لم يعد من المقبول أن يقتصر المشتغل بهذه العلوم على العدة، التي يتيحها الدرس اللغوي القديم، كما تعرضها كتب أصول الفقه، ومصنّفات النظرية الدلالية الأصولية في هيئتها الكلاسيكية؛ بل صار مطالباً بسلوك كلّ المسالك المتاحة في أبواب النظر اللغوي المعاصر، وركوب المراكب العلمية المستجدّة؛ التي تفيد في فكّ معقودات النصّ الشرعي، واستدعاء هذه العدة ومكتسباتها النظرية والتشغيلية لاستخراج التوجيهات المكنونة في ثنايا الشريعة، وتقويم الفهوم التي أثمرها التوسل، بالمتاح من الأدوات العلمية في أطوارها الابتدائية... فشريعة الله أولى بأن يَتوسل الناظر فيها بأفضل الأدوات، وأنفع التقنيات الموصلة إلى الغوص في بحرها لاستخراج أقصى ما يمكن من مكنوناتها، وأولى أن لا يُقَصر المشتغل بها في طلب ما جادت به الحكمة الإنسانية في هذه الأبواب، وما أبدعته من نظرات جديدة مستحدثة... وما راكمته من مكتسبات نظرية وتشغيلية لا شكّ في قدرتها على إضاءة هذا النطاق اللغوي المحوري من مملكة الشريعة، لاسيّما إذا استحضرنا ما أومأنا إليه أعلاه من أنّ علوم الآلة عموماً، وعلوم اللغة منها على وجه الخصوص، شهدت، في السياق العربي الإسلامي، فيما بعد القرن الخامس الهجري، عطالة في التطوّر، ونضوباً في الإبداع، وانحساراً في حركة التجديد، وانكفاء على الموروث السابق بالشرح، والتعليق، والتصويب، والتحقيق[7].

والخلاصة أنّنا نزعم أنّ المشتغل بعلوم التشريع الإسلامية يفيد أيّما إفادة من فروع البحث اللغوي المعاصر، وهو ما يفرض الانخراط في مشروع موسّع لوصل علوم الشريعة بعلوم اللغة المعاصرة،

---

6 من حيث التمييز بين مستوياتها، كما هو الحال في التمييز الشائع بين ثلاثيّة التركيب؛ التي يعنى بالنظر فيه علم التراكيب ومستوى الدلالة، الذي يختص به علم الدلالة، ومستوى التداول؛ الذي يتولّى أمره الفرع المسمّى التداوليّات. إضافة إلى مباحث أخرى... كالصوتيات، والصوتيات الوظيفية، والصرفيات، والأسلوبيات، والمعجميات...كما اتجه نظر اللسانيين إلى دراسة اللغة من زاوية الحركة التاريخية، التي لا شكفي أنّها تخلف في هذه اللغة آثاراً فعلية، وفي هذا النطاق البحثي، الذي يصطلح عليه باللسانيات التاريخية، أو الدياكرونية نشأت فروع علمية، كاللسانيات المقارنة، والإيتيمولوجيا، أو الاشتقاقيات، والصوتيات التاريخية.

7 تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص 11

وإطلاق البحث النظري والتطبيقي في هذا المجال، دون أن نغفل القول المعلوم من العقل بالضرورة، وهو أنّ هذه المكتسبات العلمية دائرة في مدار النسبية والتقريبية، لا غنى قبل الانخراط في نقلها، وأثناء ذلك، وبعده من إخضاعها لكّل صور النقد، والتقويم، والسبك، والتعديل، حتى تتواءم مع سياقات التشغيل الجديدة، ومجرياتها المغايرة لأصل نشوئها وتطوّرها.

سوف نقف، كما قلنا، وقفةً ابتدائيةً تمهيديّة مع الأوجه الممكنة للإفادة من هذه المباحث، ونرتّب القول في هذا الأمر، من خلال الميز الإجرائي بين ما يمكن الاصطلاح عليه بعلوم الصيغة اللغوية، من جهة، وعلوم التفاعل اللغوي، من جهة أخرى. وهذا الميز، الذي لن ننشغل بتبريره في هذا المقام، يمكّننا من رصد مستويين مختلفين من صور التفاعل المفترض بين علوم التشريع الإسلامية، وعلوم اللغة المعاصرة.

علوم الصيغة اللغوية وتجديد النسق الدلالي الشرعي:

لا شكّفي أنّ علوم الصيغة اللغوية المعاصرة نافعة لعلوم التشريع الإسلامي؛ لأنّ منطلق المشتغل بها ومبتداه هو النصّ الشرعي اللغوي، فيتعيّن فيه، تبعاً لذلك، أن يحصل الغاية في الإحاطة بصيغة هذا النص وبنيته، وقد برع اللغويون العرب، حقاً، في تقريب هذا المستوى من الظاهرة اللغوية، وأجادوا في كشف كثير من غوامضه، وتجلية عديد من مناطقه المعتمة، إلا أنّ الدرس اللغوي المعاصر عمّق النظر في هذه المباحث، وجوّد طرائق البحث فيها (طريقة بناء النماذج على سبيل المثال)، ووسّع نطاقها، ودقّق حدود موضوعاتها، وعيّن مناطق التماس والتداخل بينها...، فسواء تعلق الأمر بتوجه اللغويات البنيوية الوصفية، الذي أرسى قواعده اللساني السويسري فرديناندوسوسير، أم بتوجه الأنحاء التركيبية المتطلّعة إلى بناء النماذج التفسيريّة الكليّة، كما هو الحال مع اللسانيات التوليدية التحويلية، التي رصص أسسها اللساني الأمريكي نعوم تشومسكي، فإنّنا نقف على تراث علمي متطور بصورة لافتة..، حتى لقد أصبحت هذه الفروع من علوم الصيغة اللغوية تمدّ غيرها من حقول الدراسات الإنسانية بكثير من عتادها المنهجي الزاخر من طرائق دقيقة في تجميع المعطيات وتصنيفها، وأدوات مفيدة في تحليل المشكلات ومعالجتها، وتقنيات ناجعة في تنسيق النظر وترتيبه، وأساليب بديعة في استخراج الأحكام وتعليلها...، ولا شكّ-كما سبق القول-في أنّ طالب العلوم الشرعية المشتغل بهذه المباحث، في هيئاتها الحديثة، ظافرٌ بزاد وافر من هذا العلم النافع، وراجع بحض زاخر من القبسات المنهجية، والتدقيقات النظرية، في مسائل هذه المباحث، والتطبيقات المحكمة لنتائجها.

إنّ فائدة هذا التثقيف المنهجي، الذي يحصله المشتغل بهذه الفروع العلمية، تظهر جليّة إذا علمنا أن خدمة النصّ الشرعي لا ينبغي أن تقف عند حدود المعالجات الجزئية لمقاطع النصوص، وفقراتها الذرية (الأحاديث والأقوال الشرعية المعتبرة وأجزاؤها)؛ بل يتعيّن أن تتعدّاه إلى النظر في منظومات كليّة تترابط فيها كثرة من النصوص ضمن مساقات التأصيل، والتعليل، والتأسيس.

فالمشتغل بعلوم الشريعة، حين ينظر في جانب من جوانب الدرس اللغوي المعاصر، ضمن هذا الباب الصيغي، فإنّه -لا ريبَ- ظافرٌ بثمرات قيّمة، سواء من جهة المضامين، أم المناهج، والطرائق، والتقنيات. ويمكن، هاهنا، أن نُشير إلى طائفة من هذه المباحث، التي تُعنى بالجانب الصيغي من الظاهرة اللغوية، فهناك على سبيل المثال:

- الصوتيات التي تُعنى بدراسة الأصوات من جهة، كونها حاصلة عن عمل الجهاز التصويتي؛ أي في مظهرها الطبيعي الخالص.

- والصوتيات الوظيفية، التي تنظر في الوجوه التي تؤدّي بها هذه الأصوات وظائف داخل نظام اللغة ضمن نسق من أنساق اللغة المعلومة.

- والصرفيات، التي تتصدّى لدراسة صيغ الكلمات، وأبنيتها، وقوالبها، في أصولها، وما يلحقها من تغير، وما يلحق بها من زوائد ولواحق.

- والتركيبيات، التي تنصرف إلى بحث مظاهر التأليف بين الكلمات، وما ينشأ عن ذلك من جمل، وأحوال هذه الكلمات، حين تأتلف داخل نظام الجملة، والأحكام التي تلحقها بحسب تقلّبها في مواضع هذا التأليف...

- والمعجميات، وضمن هذا الفرع الدراسي يتمّ النظر في مجموع الوحدات، التي نسميها عادة (كلمات)، والتي تتألّف منها كلّ لغة، والمقصود بكلمات المعجم، أو الليمات (lemmes) بالاصطلاح الأجنبي، تلك الوحدات التي تستقلّ بكيانها حاملة دلالة مخصوصة، وهي التي نقوم، غالباً، بجردها في القواميس مصحوبة بتحديدات لدلالاتها.

- والدلاليات، وفي هذا الباب، تُعنى الدراسة اللغوية بالنظر في معاني الوحدات اللغوية (الكلمات)، ومعاني البُنى المتحصّلة من التأليف بين هذه الوحدات من جمل وملفوظات.

- والتداوليات، والحديث، هنا، عن التداوليات التركيبية (وسيأتي الحديث لاحقاً عن صورتها الأخرى، وهي التداوليات التفاعلية). وهنا، نكون واقفين على تخوم المباحث التفاعلية من الدرس اللغوي، وفي هذا الباب، يضطلع الدرس اللغوي بتتبّع وجوه استعمال الملفوظات، وتصريفها في المخاطبات، وما يلحق بنياتها الدلالية، وحتى التركيبية بفعل ذلك، وتنطلق هذه الدراسة من فرضية تؤكّد وثاقة الصلة بين اللغة ومعطيات التداول من مقام، وسياق، ومقاصد كلامية متشعبة، وأحوال تخاطبية متنوّعة.

- ولسانيّات النصّ، وهو مبحث ينصرف إلى القيام بدراسة نحوية تتجاوز الجملة المفردة إلى متواليّاتها، التي تشكّل نصّاً، فللنصّ، كذلك، نحوه مثلما للجملة نحوها، ونحوُ النصّ يُعنى بالنظر في مظاهر أخرى، غير ما ينظر فيه نحو الجملة، كالاتساق، والتلاحم، والتناص، وغير ذلك من الملامح التي تحدّد هويّة النصّ، التي يمتاز بها عن الجملة.

ونأخذ، على سبيل المثال، مبحث المعجميّات لنقدّم من خلاله لمحة حول ما يمكن أن يُثمره هذا التفاعل بين علوم التشريع الإسلامي، وعلوم الصيغة اللغوية المعاصرة، ونبرز الآفاق الواعدة للإفادة الراجحة من وصل علوم الشريعة بمكتسبات هذا الفرع العلمي الهام، ونشير، بدايةً، إلى أنّ الدرس اللغوي العربي القديم قد عني بهذا المبحث تحت مسميات خاصة (اللغة وفقه اللغة)، وقد كان للمشتغلين بعلوم التشريع اهتمام كبير بالمعجم؛ لأنّهم كانوا يرون فيه مفتاحاً لمغاليق كثيرة من لغة القرآن وأحاديث النبي الكريم، فكان هذا الانشغال بفكّ معاني المفردات القرآنية حافزاً لعلماء العربية في جمع معجمها جمعاً وافياً. وقد كان الغالب على التآليف، في هذا الباب، اعتمادها المقاربة القاموسية القائمة على جمع المادة اللغوية، وترتيبها، وتبويبها، وشرح ما غمض منها، وذلك وفق منظورات منهجية مختلفة، وقد بلغ العمل العربي في هذا المنحى مبلغاً غير مسبوق في ماضي الثقافة الإنسانيّة كما تشهد له المصنّفات الموجودة بين أيدينا اليوم.

غير أنّ هذا الجهد الكبير، الذي قام به علماء العربية قديماً، لا يزال يحتاج، اليوم، إلى عمل تكميلي يخرجه إخراجاً جديداً، ويوسّع آفاقه بما يعود على هذه اللغة بالنفع الكثير، ويمكن الإفادة في هذا المشروع التطويري للمعجم العربي من مكتسبات البحث المعجمي المعاصر، الذي حقّق قفزات هائلة، ولا يزال يشقُّ طريقه بلا انقطاع.

ومن أهمّ الإضافات، التي جاء بها الدرس المعجمي المعاصر ما يتعلّق بالمعجم الآلي، أو الإلكتروني، وهو حاصل عمليات الحوسبة للنسخ المعجمية الورقية، ففضلاً عن التطبيقات الآلية المتخصّصة بهذا النوع من المعجم، فإنّ له فوائد أخرى كثيرة، ليس أكثرها أهمية تيسير الولوج إلى المعلومة المعجمية، وتهيئة المجال لتنسيق الوحدات، وتصنيفها بوجوه نافعة في أبواب العلم المختلفة، وذلك عبر تقنيات البحث الإلكتروني، التي يتيحها المعجم الآلي. ولا شكّفي أنّ علوم التشريع تفيد أيّما إفادة من هذا المنظور الآلي في تنظيم معجم الألفاظ الشرعية وتنسيقه، لاسيّما إذا أُردف هذا المعجم العام بمعاجم فرعيّة مرتبة، ومصنّفة، موضوعاتيّاًحسب قواعد مخصوصة لتنظيم المحتوى المكوّن من المتن المعجمي الشرعي، وهو ما يتيحُ استثماراً أفضل للمادة النصيّة في عمليات الاستنباط الشرعي كما في عمليات القراءة والتأويل، كما يفيد إفادات مؤكّدة في عمليات النقد والتنقيح لهذا المتن النصي.

من جانب آخر، شهدت النظرية المعجميّة في بعض المنظورات اللسانية المعاصرة تطوّرات هائلة، لم يعد من المقبول أن تظلّ المعجميّة العربية بعيدة عن التفاعل معها. ولننظر، على سبيل المثال، في أنموذج

لهذه الأعمال التجديدية في النظرية المعجمية، ونشير إشارات أولية إلى الإمكانات التي يتيحها الأخذ بهذه الأعمال فيما يخصّ تجديد العلوم التشريعية.

لعلّ من أهم هذه الأعمال تلك الأبحاث، التي انطلقت من نقد وتقويم النظرة المعجمية الكلاسيكية، واقتراح مقاربة دينامية جديدة للمعجم[8]. وتلحُّ هذه المقاربة الدينامية للمعجم على ضرورة القطع مع تلك المسلَّمات، التي رُسِّخت بين أغلب المشتغلين في حقل المعجمية، وأصبحت موجهة لمختلف النظريات، التي يقترحها النظّار في هذا المجال، وهي، في الغالب، تخضع للمنظور الإحالي الوضعي، الذي يلحُّ على أنّ الوحدات المعجمية، أو الكلمات، تحيل على موضوعات، أو على عدد من الخصائص الثابتة. ولننظر، على سبيل المثال، في الوحدات الإسمية (الأسماء)، فهذه الوحدات الدالة على موضوعات العالم عبارة عن (ثوابت معجميّة)، حيث يكون إسناد اسم كـ(الطاولة)، مثلاً، إلى موضوع ما إمّا صادقاًوإمّا كاذباً، مادام أنّ هذا الموضوع «إمّا يكون أو لا يكون طاولة»[9]. بخلاف هذا المنظور «التثبيتي» الوضعي للمعجم، تتبنّى المقاربة الدينامية منظوراً مختلفاً يجعل تحديد معاني الكلمات، أو الوحدات المعجمية في كلّ لغة عمليّة مفتوحة ومتحرّكة، وهو ما يعني أنّ الأسلوب القاموسي في تناول المعجم؛ أي تلك التقنية المتمثّلة في جرد الوحدات (أو المداخل) المعجميّة، وتعيين دلالات محصورة لكلّ واحدة منها عملاً قاصراً عن الإحاطة بالحقيقة الفعلية لهذا المكوِّن المعجمي في كلّ لغة. فهذه المقاربة الدينامية للمكوِّن المعجمي ترى أنّ (تحت الكلمات) لا توجد موضوعات؛ بل سيناريوهات، أو بالأحرى خطاطات سيناريةٍ، وبعبارة أخرى، خلف كلّ كلمة يوجد مشهد يلتمع كلّما وردت هذه الكلمة، فسواء تعلّق الأمر بالصفات، أم بالأحوال، أم بالأفعال، أم حتى الأسماء، فإنّ هذه العلامات لا تدلّ على موضوعات؛ بل هي عبارة عن «مشاهد» تلتمع عبر شعلة من الروابط، التي تمتدّ من هذه العلامات نحو علامات أخرى؛ أي نحو غيرها من وحدات المعجم، وهذه الروابط تكون عبارة عن إنشاءات تقريرية موضوعيّة متداخلة، مع تقديرات قيمية حكمية تستحضرها الفاعلية اللغوية بشكل دائم أثناء اشتغالها في كلّ مقام من المقامات التواصليّة، وتسهم في بنائها عبر هذه الفاعلية ذاتها...[10]

ويمكن أن نتخيّل، الآن، ما يمكن أن يُسفر عنه الانطلاق من هذا المنظور المعجمي الجديد في تحليل معجم النصوص الشرعية؛ إذ سينفتح المجال للبحث عن الطاقات الدلالية للوحدات المعجمية خارج حدود المقاربة القاموسية الكلاسيكية الجردية كما عرضناها أعلاه، فهذا المنظور يفتح أمام النظر التشريعي آفاقاً جديدة،

8 Anscombre et Ducrot, Argumentativité et informativité, dans: De la métaphysique à la rhétorique 79-94, ed: M - chel Meyer, in memoriam de Ch. Perelman, Editions de l'Université libre de Bruxelles, Bruxelles, 1986, p.88.

9 يُلاحظ أنسكومبرالقرب الكبير لهذا الموقف من ذاك الذي نجده في حساب المحمولات من الدرجة الأولى، حيث يتألف هذا الحساب من (متغيرات المحمول)، التي تطبّق على (ثوابت الموضوع)، حيث تنكشف بوضوح الخلفية المنطقية لهذه المقاربة اللغوية.

10 وهو ما يرسخ هذا الوجه الدينامي للمكوِّن المعجمي في اللغة... فكلّ كلمةيتمُّ التلفظ بها تفتح المجال لإعمال هذه (التوليفة التصويرية التقويمية)، فهي لا تحيل إلى موضوع معين؛ بل -كما يقول الباحث الفرنسي أنسكومبر، -(وهو أحد رواد هذا المنظور)-تحرّك وتثير نظرة معينة حول الوضعية القائمة. وهذه النظرة تكون منطوية على كثرة من العناصر التصويرية والتقويمية، تنشأ فيها بفعل هذا النسيج من العلاقات المتشابكة مع وحدات المعجم الأخرى، التي تدخل ضمن مجالها الإشعاعي الدلالي، حيث تصير كلمات اللغة خزانات دلالية حيّة، ومتحرّكة، ومتفاعلة مع سياقاتها الاستعمالية المتنوّعة، وهو ما يمهّد لفهم جديد للغة مغاير للفهم الوضعيّالتثبيتي، فهم يغدو معه الحقل المعجمي حقلاً نسبيأودينامياً مُتغيراً، وخاضعاً لاعتبارات اجتماعية، وثقافية، وحضارية، متنوعة.

وذلك من خلال البحث في شبكة الروابط، التي تنسجها الوحدات المعجمية في ارتباط بسياقات ورودها، وظروف استعمالها في المقامات التواصلية المتعدّدة، والدوائر الدلالية الممتدة لهذه الألفاظ، لاسيما ألفاظ القرآن الكريم، التي تُعدُّ صفة الامتداد إحدى سماتها الكبرى بها يكتسب كلام الله صفته الإلهية اللامتناهية.

علوم التفاعل اللغوي وتجديد النسق الدلالي الشرعي:

إذا كانت علوم الصيغة اللغوية مفيدة لعلوم التشريع الإسلامي، فإنّ فائدة الفرع الثاني من المباحث اللغوية المعاصرة، الذي اصطلحنا عليه بعلوم التفاعل اللغوي، أكبر وأعمق بالنظر إلى جدتها الخالصة، وضعف العناية بموضوعاتها في العلوم التشريعية بصورتها الموروثة، وضمن هذا الفرع تندرج مباحث كثيرة نذكر منها على سبيل التمثيل:

التواصليات:

وهي الفرع العلمي، الذي يختصّ بدراسة مُجمل الفاعلية المتمثلة في تبادل المعلومات والرسائل المحملة بالمعاني عبر أنظمة من العلامات المحكومة بقواعد وقوانين مخصوصة.

وتتفرع التواصليات إلى مبحثين كبيرين تبعاً لطبيعة الأنساق التواصلية القائمة؛ إذ يميّز الدارسون في هذا المجال بين:

-1 التواصل المتحقّق في نطاق الظواهر الطبيعية غير الإنسانية، كنظم التواصل بين مجموعات من الحيوانات والحشرات، ونُظُم التواصل البيولوجية القائمة على الإشارات الكيميائية في العضويات الحية...

-2 التواصل الإنساني؛ أي التواصل العاقل؛ الذي يعتمد أساساً اللغة الإنسانية المعلومة، أو أنظمة ترميزية أخرى شبيهة بدرجة أو بأخرى بهذه اللغة (لغة الصم والبكم، اللغات الاصطناعية المتنوعة...)، ويميّز علماء التواصل في هذه الأنساق التواصلية الإنسانية النمط اللغوي والنمط غير اللغوي، فالنمط اللغوي: هو الذي يتحقّق باعتماد أنساق من العلامات (المنطوقة كلاماً، أو المكتوبة برموز متعارفة بين الجماعات اللغوية المختلفة، وتخضع هذه الوحدات العلاماتية في تأليفها لمنظومة من القواعد (الأنحاء)، وقد سبق القول في بعض مظاهر هذا النمط، وسيأتي الحديث عن مظاهر أخرى.

أما النمط غير اللغوي، فيشمل سائر صور التواصل التي لا تتوسّل بالرسائل الكلامية منطوقة، أو مكتوبة[11]، وتعتمد بدل ذلك طرقاً أخرى، لاسيما التواصل الجسدي الذي يجنّد بعض حركات الجسد،

11 كثيرة هي الدراسات، التي أُنجزت حول هذه المسألة، وفي الغالب ينتهي فيها الدارسون إلى أهميّة هذا الوجه التواصلي؛ بل إنّهم في الغالب، (واعتماداً على بحوث اختبارية)، يضعون هذا النمط التواصلي في المقدمة، من حيث أهميّته في التواصل الإنساني قياساً إلى التواصل اللفظي.

ومظاهره الخارجية في سيرورة التعبير، ويوظّف في الإعراب عن المشاعر، والمقاصد، والأفكار، مختلف صور التبليغ التي يتيحها الجسد وأعضاؤه من تقليبٍ للعين، وهزٍّ للرأس، وإشاحةٍ بالوجه، وتحريكٍ لليد أو الأصابع، أو غير ذلك من حركات الجسد؛ التي تفيد كثيراً في أداء مدلولات متنوّعة ضمن سياقات ثقافية وتواصلية معلومة، وقد تزدوج هذه الحركات مع التعبير الكلامي اللغوي، وقد تنفرد، أحياناً، كما هو الحال في لغة الإشارات، التي تعدّ تطويراً بالغ الدقّة، محكم التنسيق، لهذا النمط التواصلي، يُلتجأ إليه للتواصل بين مَن حرموا ملكَة التعبير الكلامي الاعتيادية. كما يدخل في هذا الباب مظاهر أخرى تُلحق بالجسد وهيئته المرئية كاللباس، وشكل الشعر، ونحو ذلك، هذا بالإضافة إلى طائفة من المظاهر التي تتساوق مع الفعل اللغوي، دون أن تكون من طينته، كإيقاع الكلام، ونبرته، والفواصل الزمنية بين فقراته، والتوترات المصاحبة لتدفّق القول ودورانه بين المتخاطبين.

ولا يخفى على المشتغل بالنصّ الشرعي مدى الحاجة إلى مكتسبات هذا المبحث التواصلي في تجويد الفهم وتسديده، فما أكثر النصوص الشرعية؛ التي يزدوج فيها القول بتعبيرات الجسد، كالأحاديث التي تخبرنا أنّ النبي أخذ بيد فلان، أو مسح على رأس فلان، أو أنّ وجهه تمعّر غضباً، أو تهلّل فرحاً، أو أشرق استبشاراً، أو أنّه أشاح بوجهه... والأحاديث التي تَرِدُ فيها إشارات إلى الهيئة الخارجية، التي يتبدى بها النبي عليه السلام، من ملبس ونحو ذلك. ويمكن لهذا المبحث أن يُسلّط الضوء على مسائل دقيقة لطيفة من قبيل المشكلات، التي يطرحها غياب هذه القرائن الجسديّة في أغلب النصوص الشرعية، وهل لذلك تأثير على قيمتها الإفادية، وغير ذلك كثير من الآفاق، التي يفتحها التوسّل بمكتسبات هذا المبحث المهم.

وفي الحقيقة، نجد بوادر لنظرات ثاقبة لدى الفقهاء والأصوليون في هذه المواطن، فقد أشاروا إلى هذه الأمور إشارات متفرقة في معارض كثيرة من كلامهم، دون أن يفردوها بأبواب بحثية خاصّة؛ بل إنّنا نجد وعياً متقدّماً لدى نفرٍ منهم بأهمية هذه اللغة الجسدية، حتى إنّ هناك من تكلّم عن (قول اليد)، كالحديث المرفوع عن إبراهيم بن ميسرة، عن وهبين عبد الله بن قارب، قال: كنت مع أبي عند النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال: «**يرحم الله المحلقين**»، وقال بيده هكذا وبسطها، قالوا: «يا رسول الله والمقصرين»، قال: «**والمقصرين**» وقال بيده هكذا.

التداوليات التفاعلية:

ونصطلح عليها بالتداوليّات التفاعلية تمييزاً لها من التداوليات التركيبية؛ التي تقدّمت الإشارة إليها. فمن مقرّرات الدرس اللساني التداولي المعاصر أنّ اللغة فاعلية لا تقبل الانفصال عن سياقها التداولي. إنّ هذه الصفة التداولية للغة الطبيعية تفترض النظر إليها من زاوية الاستعمال؛ أي في سياق تداولها بين المتكلم والمستمع، وتفترض الوعيكون الملفوظات لا تسعى، فحسب، إلى بيان أحوال الأشياء، وهو المجال الذي يُعنى به مبحث الدلالة، بل تسعى، أيضاً، إلى التعبير عن أفكار وأحاسيس المتكلّم، ونقلها إلى المخاطب،

وتفترض، ثالثاً، أنّ المنخرط في عملية التخاطب تتحكّم فيه شروط المقام، ومقتضيات السياق التخاطبي، وظروف الإرسال والتلقي، وعوامل أخرى يتعين استقصاؤها عبر النظر في شروط التداول اللغوي.

بعبارة أخرى، إنّ المنظور التداولي للغة يؤكّد أنّها فاعلية حيّة من أهم فاعليات الذات الإنسانية؛ بل إحدى مظاهرها الوجودية الكبرى[12]، حتى إنّ علماء التداوليات ألحقوا اللغة في مجملها بإطارها الأعم وهو مقولة الفعل، وجعلوا نظرية اللغة جزءاً لا ينفصل عن نظرية الفعل، واعتبروا الأفعال اللغوية، بدورها، أفعالاً إنسانية اجتماعية مثلها مثل سائر الأفعال الاجتماعية[13]، وهي تُنشئ، مع جريانها في هذا السياق الاجتماعي، وتفاعلها فيه، بنياتٍ خاصة بها من نظم وقوانين وقواعد لغوية اجتماعية أسهبت المدارس التداوليّة في رصدها، وتنسيق القول فيها، تحت مسمّيات نظريّة كثيرة[14].

إنّ هذا المنحى التداولي في النظر إلى اللغة كان حاضراً بين اللغويين العرب القدامى؛ إذ نجد عند سيبويه مفاهيم تتّصل بعلاقة الكلام بالمقام، والسياق، وأحوال الناطقين والمستمعين، وظروف التفاعل بينهما، كما أنّنا نقف على نظرات بارعة للجرجاني في كتابيه **(الدلائل)** و**(الأسرار)**، وعند السكّاكي في هذا الباب، أيضاً، ضمن كتابه **(مفتاح العلوم)**، غير أنّ هذه النظرات لم تبلغ مرتبة الدراسة الشاملة المنتظمة ضمن مبحث مستقل، كما أنّها لم تخلِّف أثراً يُذكر في توجيه الخطاب الدلالي الشرعي.

ولا شكّ في أنّ مباشرة النظر في النصوص الشرعية، لاسيّما النصوص الحديثية، من هذه الزاوية التداولية كفيلة بإضاءة غوامض كثيرة. فالأحاديث النبوية لا تخرج عن كونها كلاماً حصل تداوله مع النبي

12 ولقد عمّق اللساني الفرنسي إميلبنفنست هذه الأطروحة في مقالاته حول الذاتية في اللغة؛ فقد عالج فيها الضمائر المنفصلة، التي تحيل على الأفراد (أنا، أنت، هو...) في اللغات الطبيعية، وتوصّل إلى أنّ قيمتها لا تقتصر على أداء وظيفة اختصارية واقتصادية؛ أي تقوم مقام التصريح بالاسم؛ بل إنّ هذه الوظيفة أكثر تعقيداً، فاستعمال هذه الضمائر يجسّد نوعاً من تأكيد التناظر والتكافؤ بين الذوات المتخاطبة، والاعتراف المتبادل بين الأطراف المتواصلة. إنّها، بعبارة أخرى، تعبير عن الذاوت داخل اللغة ذاتها.

13 وقد تحصل نتيجة هذا البحث التداولي في اللغة مراكمة كثير من الخلاصات العلمية حول طبيعة التخاطب اللغوي، وخصائصه، وقوانينه، ومن ضمن ذلك السّمة الحجاجية، التي ترافق الفاعلية اللغوية التخاطبية. وقد مكّن هذا البحث من مجاوزة الإطار النظري التقليدي للدرس اللغوي، الذي كان يتمثّل اللغة في صورة نظام جامد منغلق على ذاته، فأصبح النظر العلمي في اللغة يستصحب منظوراً آخر يتميّز بخلفيته الدينامية، التي تؤمن بأنّ نظام اللغة متحرِّك، ومُنفتح، ومُتفاعل مع أنظمة أخرى تخلف فيه آثارها، وتدمغه بسماتها وخصائصها، التي تستوطن الطبقات القاعدية للبنى اللغوية، وتكيّف خصائصها التركيبية، والمعجمية، والدلالية. وحجاجية اللغة ليست إلا نتيجة تلقائية لطبيعتها الذاتية، فاللغة فعل من أفعال الذات، ومادامت الذات كياناً حيّاً لا يفتأ يتقلب في مقامات وأحوال، فلا بُدّمن أن نجد امتداداً لهذه المقامات والأحوال في الفاعلية اللغوية ذاتها؛ بل في بنية النظام اللغوي عينه. فآثار الفاعلية اللغوية تنطبع في بنية المؤلفات اللغوية، من ملفوظات، وجمل منطوقة أو مكتوبة ستشكل، بهذا الاعتبار، تصويراً وصفياً وتمثيلياً لحركية هذا الفعل التلفظي الصادر عن الذات الحية والدينامية. ومعنى ذلك أنّ دينامية اللغة متحصّلة من دينامية الذات الفاعلة لهذه اللغة. وهذه الخلاصة العلمية ما كان بالإمكان القول بها ضمن المنظور الوضعي الجامد، الذي يفترض أن التناظر حاصل بين اللغة والواقع (الثابت الستاتيكي)، ويغفل حقيقة التفاعل القائم بين اللغة والذات المنخرطة، على الدوام، في دينامية الفعل الإنساني بكلّ أبعاده السوسيوسيكولوجية شديدة التنوع والغنى، والزاخرة بنبض الحياة المتدفقة.

14أشهر هذه النظريات نظرية أفعال الكلام في صورتها الأولى مع أوستين، وفي نسخها المطوّرة مع سورلوغرايس، وقد جعلت هذه النظرية غرضها الأول التنبيه إلى وجود طبقة من الأفعال الاجتماعية، التي لا يمكن أن تتحقق إلا بوساطة اللغة؛ ففي عالم الناس الفعلي لا يأخذ التواصل شكل نشاط صوري يقوم على تناقل المعلومات والأخبار بين المتواصلين؛ بل يطالعنا في هذا العالم فضاء يتفاعل فيه الأفراد، وتبرز فيه العلاقات البشرية بكلّ زخمها، وحمولتها الاجتماعية والنفسية، ولا يمكن اعتبار اللغة، في هذا العالم، مجرّد سنن، أو أداة للتواصل؛ بل هي نوع من الملاعبة التي تحكمها قواعد وقوانين تمتزج بصورة كبيرة مع حياة الناس اليومية...والخلاصة أنّ الفاعلية اللغوية، في هذا التصوّر التداولي المخفّف للغة، موصولة الأسباب بالذات الإنسانية، فتكون بذلك مشمولة ومصبوغة بكلّ ما يتفاعل داخل هذه الذات من شروط، وحيثيات متنوعة ومتشعبة. انظر، في هذا الخصوص:

François Recanati, Les énonces performatifs: Contribution à la pragmatique, Minuit, Paris, 1981, p.18.

الكريم ومخاطبيه من الصحابة، الذين أخذوا عنه هذا الحديث. فهذا المقام التواصلي، الذي تولّد فيه الحديث النبوي، يحتاج إلى دراسة مكوّناته، من متكلّم وأحواله، ومخاطبين وأحوالهم، ولغة التواصل وخصائصها، والظروف الاجتماعية، التي حصل فيها تداول هذا النصّ، والأحوال النفسية والذهنية التي رافقت ذلك، وهي شروط يُتيح الدرس التداولي المعاصر، بتوجهاته الكثيرة، أرضية خصبة لتناولها بصورة مثمرة مفيدة.

اللغويات الاجتماعية (Sociolinguistics):

وهي فرع علمي يُعنى بدراسة الوجوه، التي تفعل بها الوقائع الاجتماعية في اللغة، والآثار التي تنعكس فيها من جراء دورانها في مدارها الاجتماعي، وذلك بتتّبع بصمات القيم الثقافية، والمعتبرات الاجتماعية والعادات...، في البنيات اللغوية. وغير بعيد عن هذا المبحث، كذلك، علم الاجتماع اللغوي، الذي يختص بمعالجة المفعولات، التي تتركها اللغة داخل المجتمع، وكذلك اللغويات الأنثربولوجية (ونظيرتها الأنثربولوجيا اللغوية)، التي تنظر في مناحي التأثير، الذي تخلّفه اللغة في أنماط التواصل، وأشكال الهوية الاجتماعية، والتنظيمات الاجتماعية، والمجموعات الثقافية، والتمثلات، والنظرة إلى العالم التي تنشأ في سياق ذلك...، وضمن هذه المباحث مجتمعةً، يمكن الوقوف على ما يلحق اللغات بفعل تعدّد المذاهب والأديان، والاتجاهات الفكرية والإيديولوجيات، واختلاف الإثنيات والطبقات الاجتماعية، وتمايز الجنس، والعمر، والوظائف الاجتماعية، ومستويات الثقافة، وسيرورات التخاطب بين الأفراد والمجموعات المختلفة ثقافياً، والآثار التي تلحق النصوص، والمقاطع الخطابية، في انتقالها بين المجموعات الثقافية، والفكرية، والمذهبية...

وهذا الفرع الدراسي، الذي نقترح الاصطلاح عليه بـ(اجتماعيات النص الشرعي)، مفيد جداً لعلوم الشريعة بوجه عام، ولهذا المكوّن الدلالي في نظام التشريع الإسلامي على وجه الخصوص؛ فنصوص الشرع، لاسيما أحاديث النبي، لا يمكن فهمها دون ربطها بشروطها الاجتماعية، فالنبي الكريم كان يحدّث ضمن سياق اجتماعي مخصوص هو البيئة الاجتماعية لمكّة والمدينة بعد ذلك، وقد كان منطقه منضبطاً بالمبدأ التوجيهي القرآني، الذي عبّرت عنه الآية الكريمة من سورة إبراهيم:]ومَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ[. فكان عليه السلام يتفاعل مع هذه البيئة، ويُراعي ما يعتمل فيها من قيم وعادات، وما يخترقها من تيارات فكرية، ونزعات ثقافية، ومذاهب دينية، وكان شديد الانتباه إلى الانتماءات القبلية، والاختلافات الإثنية، والتفاوتات الطبقية، والتمايزات الجنسية (نساء/رجال)، والعمرية (صغار/كبار)... ولا شك في أنّ هذه العناية، التي كان يوليها رسول الله لعملية التكييف الاجتماعي لخطابه الشريف، قد خلّفت آثارها في بنية النصوص الحديثية، التي يحتاج فحصها من هذه الزاوية إلى التسلّح بنظريات اللسانيات الاجتماعية، وقد يمكّن هذا المنحى الدراسي من الوقوف على حقائق جديدة، وفوائد مستجدّة من خطاب النبي، يكون لها الأثر النافع في أبواب التشريع المختلفة.

ومن جانب آخر، إنّ الأخذ عن الرسول -صلى الله عليه وسلم- لم يكن إلا صورةً مقابلة لذلك، فالتلقي، بدوره، يخضع لهذه الشروط الاجتماعية والثقافية، وينفعل بالمقامات، والسياقات، والأحوال التخاطبية؛ بل إنّ أخذ كلّ واحد من صحابة النبي لم يكن ليطابق أخذ غيره عنه، وهو ما ينطبق على أخذ التابعين وتابعيهم إلى آخر سلسلة الأخذ... وهذه المواطن من الدراسة -لا شكّ- تستفيد من مكتسبات هذا الدرس التداولي المهم.

علم النفس اللغوي:

وهو الفرع العلمي، الذي يهتم بدراسة مجمل الروابط، التي تصل الحياة النفسية للفرد أو الجماعة بسيرورات الفهم والإنتاج اللغوي. ولهذا الحقل العلمي تطبيقات عديدة، لاسيما في ميادين التواصل، والتربية، والتعلّم، وكيفيات عمل الذهن البشري...

ومن الواضح أنّ فائدة هذا الفرع العلمي، بالنسبة إلى علوم التشريع الإسلامي، تتمثّل في كونه يكمّل اجتماعيات النصّ الشرعي، مثلما يكمّل علم النفس علم الاجتماع عموماً. وضمن هذا الفرع الدراسي، الذي نقترح الاصطلاح عليه بـ(نفسانيات النص الشرعي) نقترح الاستمداد من النظريات النفسية لتحليل الخطاب النبوي؛ فلا شك في أنّ أحاديث الرسول -صلى الله عليه وسلم- تتفاعل مع أحواله النفسية المتقلبة من غضب، وفرح، وحزن، واستبشار، وتذمّر، وغير ذلك من الأحوال الوجدانية، التي يتقلّب فيها سائر البشر، ولا ريبَفي أنّ لغة النبي صورة لعالمه النفسي النابض بالمشاعر والأحاسيس، والمحمّل بالمقاصد والمطامح الشريفة، والعامر بالانطباعات والتصوّرات، التي لا تخلو منها نفس بشرية بمقتضى مبدأ الخلق ذاته. وتحليل النصوص الحديثية مدخل مهم للاتصال بهذه النفس النبوية الكريمة في أحوالها تلك، وقراءة النصوص، على ضوء ذلك، مدخل، أيضاً، لعمل نقدي للتراث الحديثي عبر آليات المقارنة، والمقابلة، والتحليل.

والأمر نفسه يُقال عن سيرورة التلقي من جهة الآخذين عن النبي الكريم؛ ففهم الكلام، أيضاً، محكوم بهذه الشروط النفسية، ومنضبط بمفعولاتها الكثيرة. وعلى سبيل المثال، يمكن الاسترشاد بما يقرّره الدارسون، في هذا الباب، من قواعد حول دور التمثلات في سيرورات الفهم، فالمتلقي ينفعل في فهمه عن الملقي بحشدٍ من الصور والانطباعات، التي توجّه إدراكه، وتلوِّن إحساسه، وهذه التمثلات فيها ما يتّصل بالذات، وفيها ما يتعلّق بالمخاطب، وفيها ما يرتبط بمضامين الخطاب ومحتوياته.

المراجع:

- صلاح الدين مقبول أحمد، لكتاب الإمام الصنعاني الموسوم بـ»إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد»، الدار السلفية، ط1، 1985م
- عبد السلام هارون، مقدّمة كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
- تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1994م.
- Anscombre et Ducrot, Argumentativité et informativité, dans: De la métaphysique à la rhétorique 79-94, ed: Michel Meyer, in memoriam de Ch. Perelman, Editions de l>Université libre de Bruxelles, Bruxelles, 1986
- François Recanati, Les énonces performatifs: Contribution à la pragmatique, Minuit, Paris, 1981

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : +212 537 77 99 54

الفاكس : +212 537 77 88 27

info@mominoun.com

www.mominoun.com

All rights reserved © 2016

جميع الحقوق محفوظة © 2016